

الملحق 3 على الويب:

الطوارئ والقدرة على الصمود بالنسبة إلى الإجراءات المتعلقة بالأزمات الغذائية في بلدان المرحلة 3 وما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي

- 1- على مدى السنوات الخمس الماضية، زاد عدد من يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 وما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) الذي استوجب تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، عن المائة مليون نسمة. وفي عام 2020، ارتفع هذا الرقم بشكل حاد إلى 155 مليون شخص، فيما قدّرت الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وشبكة معلومات الأمن الغذائي أن 161 مليون شخص على الأقل قد عانوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2021.
- 2- وفيما أنّ التراكم المطرد لعدد الأشخاص الواقعين تحت نير الأزمات، أو أسوأ مستوى لانعدام الأمن الغذائي الحاد، يستوجبان طبعاً اتخاذ إجراءات عاجلة بشأتهما، إلا أنّ ما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو تفاقم أشكال انعدام الأمن الغذائي الأكثر حدة من حيث نطاقها وشدها. ففي عام 2021، يعاني حوالي 41 مليون شخص في 43 بلداً مستويات المرحلة 4 (الطوارئ) لانعدام الأمن الغذائي الحاد، ما يعني أصلاً فائضاً في الوفيات وفقدان سبل المعيشة بشكل لا رجوع عنه. وفي عام 2016، واجه نحو 14.4 ملايين شخص ظروفًا كهذه في 24 بلداً.
- 3- وتسجل زيادات كبيرة في مستويات الطوارئ الناجمة عن الجوع الحاد لا سيما في البلدان التي تنطوي على عدة محركات لانعدام الأمن الغذائي الحاد والصدمات المتكررة مثل شرق أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، حيث تعكف النزاعات والظواهر المناخية المتطرفة على تقويض أرزاق الناس وقدرتهم على المواجهة. وبعض هؤلاء السكان يجتربون الحالات الطارئة بصورة متكررة منذ عدة سنوات كما هو الحال في أجزاء من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان واليمن، من بين مناطق أخرى.
- 4- وفي عامي 2020 و2021، عاودت المجاعة الظهور كتهديد حقيقي وحاضر، حيث واجه 584 000 شخص في أربعة بلدان (هي إثيوبيا ومدغشقر وجنوب السودان واليمن) ظروفًا شبيهة بالمجاعة أو معرضة للمجاعة (المرحلة 5). وفضلاً عن ذلك، تواجه المجتمعات في شمال نيجيريا خطرًا بالغًا بالوقوع في انعدام الأمن الغذائي الكارثي خلال الأشهر الأخيرة من عام 2021.
- 5- وفي مارس/آذار 2021، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق العمل الرفيع المستوى لدرء المجاعة الذي تضم عضويته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. ويركز فريق العمل الرفيع المستوى هذا على ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (1) الدعوة إلى توفير موارد لدرء المجاعة؛ (2) والدعوة إلى تحسين فرص الوصول للمعوزين؛ (3) وتوحيد الجهود لتقاسم البيانات والمعلومات بالوقت الحقيقي. ويعتمد هذا العمل كله على الجهود الجماعية التي يبذلها أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في كل مجال من تلك المجالات. ويقوم فريق العمل الرفيع المستوى بالبناء على الهياكل وتُهج العمل القائمة بدلاً من إنشاء هياكل جديدة.

6- وإن أكثر من 80 في المائة ممن يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد هم من المزارعين والرعاة والصيادين وحراس الأحرار في المناطق الريفية، ومن الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة من أجل بقائهم. ولذلك، فإن الاستجابة المتكاملة التي لا تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم وتحدياتهم المحددة قد لا تتمكن من أن تقلل عدد المحتاجين بشكل كبير ومستدام. ولا بد من أن تبدأ جهود درء المجاعة من المناطق الريفية، وأن تركز على إنتاج الغذاء والحفاظ على حياة الحيوانات التي تضمن الكفاف. وصحيح أن المساعدات الغذائية المقدمة بعد وقوع السيناريو الأسوأ كفيلة بإنقاذ الأرواح ولها أهمية بالغة، بيد أنها تكون أكثر فعالية حين تقترن بمساعدات طارئة لسبل المعيشة. وما لم تُمنح أولوية متساوية للاستثمارات الرامية إلى إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي المحلي وحمايته وجعل النظم الزراعية والغذائية في البلدان المنكشفة أكثر قدرةً على الصمود، فإن الوضع سوف يستمر في التدهور.

7- وقد قامت المنظمة نفسها بتعزيز جهودها للاستجابة في المجال الإنساني في ستة بلدان اعتبرها فريق العمل الرفيع المستوى على أنها الأكثر تعرضًا للمجاعة (أي بوركينا فاسو وإثيوبيا ومدغشقر ونيجيريا وجنوب السودان واليمن) فبلغت أكثر من 5.5 ملايين شخص في تلك البلدان الستة بواسطة مساعدات طارئة لسبل المعيشة حتى اللحظة في عام 2021.

8- وعلى نحو مماثل، عملت المنظمة بشكل ملحوظ على تعزيز برامجها في المجال الإنساني والقدرة على الصمود في بلدان أخرى تعاني مستويات مُقلقة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ففي أفغانستان، كانت المنظمة من الوكالات التي بقيت صامدةً في البلاد ونفذت مهامها على الرغم من الاضطرابات. ومن خلال الجهود الاستثنائية التي بذلها موظفو المنظمة في جميع أنحاء البلاد، أعانت المنظمة 200 000 شخص في أغسطس/آب و140 000 شخص غيرهم في سبتمبر/أيلول، فساعدت على حماية سبل المعيشة الزراعية الحرجة التي يعتمد عليها 70 في المائة من السكان، وكفلت زراعة القمح الشتوي لصالح الأسر الضعيفة. وكانت المنظمة قد قدمت مساعدات لسبل المعيشة ومساعدات نقدية لحوالي مليوني شخص في أفغانستان عام 2021، وهي تهدف إلى دعم 3.5 ملايين آخرين في الأشهر المقبلة.

9- وما زالت جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أضخم أزمة غذائية على مستوى العالم بالأرقام المطلقة، حيث من المتوقع أن يبلغ حوالي 26.2 مليون نسمة (أي ما نسبته 27 في المائة من 96 مليون شخص خاضعين للتحليل) المرهقين 3 و4 بين أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول 2021. ونظرًا إلى اعتماد السكان المتضررين بشكل كبير على الزراعة، فإن موارد هذا القطاع منخفضة بصورة حرجة، ولم تتمكن المنظمة من بلوغ سوى 540 000 شخص منهم. ولا يزال اليمن يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث بلغ أكثر من نصف سكانه المرحلة 3 وما فوقها. وقدمت المنظمة مساعدات تَمَسُّ الحاجة إليها لضمان قدرة أكثر من 1.1 مليون مواطن يمني على تلبية احتياجاتهم الغذائية حتى تاريخه في عام 2021؛ ولا يمثل هذا العدد سوى نسبة صغيرة من المعوزين. وفي جنوب السودان، حيث كان من المتوقع أن يواجه 60 في المائة من السكان المرحلة 3 وما فوقها، بما في ذلك 108 000 شخص في المرحلة 5 بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2021، واصلت المنظمة تنفيذ استجابة إنسانية كبيرة وفرت من خلالها رزماً أساسية للمعيشة قبل بدء موسم الزراعة الرئيسي، ما ضمن بالتالي توفير إمدادات مستقرة من الأطعمة المغذية لحوالي 3.3 ملايين شخص. ويجري تدعيم هذه الجهود بواسطة برامج بارزة لبناء القدرة على الصمود تعزز قدرات المجتمعات المحلية على مواجهة مخاطر متعددة في كلا البلدين.

10- وفي الجمهورية العربية السورية، شهد عام 2021 تفاقماً لتوقعات حالة الأمن الغذائي، حيث أسهمت الظروف الشبيهة بالجفاف والافتقار إلى المدخلات (الأسمدة والوقود للري) في رداءة المحاصيل فأثرت سلبًا على إتاحة الأغذية. ومن المرجح لمسألة توافر البذور للزراعة في موسم 2021-2022 المقبل أن تبقى كمشكلة كبيرة بالنسبة إلى العديد من المزارعين المدينين، فضلاً عن نقص الطاقة والوقود، وهو ما من شأنه أن يزيد من تقويض سبل المعيشة. وتشير البيانات إلى

أن هطول الأمطار المنخفض أو المتقلب كما درجات الحرارة المرتفعة تتساق مع نماذج تغير المناخ، ما يعطي زخمًا إضافيًا للحاجة إلى وضع خطط للتكيف في مجال الزراعة.

11- وتشكل أزمة المناخ المحرك الرئيسي لارتفاع انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤثر سلبيًا في جنوب مدغشقر، حيث تشهد المجتمعات المحلية اضمحلال مصادر الغذاء بوجه شبه تام. ويفضي هذا إلى حالة طوارئ تغذوية كاملة المقومات يواجه فيها 28 ألف شخص حاليًا وضغًا كارثيًا (المرحلة 5). ولا بد من تعزيز العمل الإنساني العاجل، بما يشمل المساعدات الزراعية الحرجة. وحتى الآن، ضمنت المنظمة تمويلاً كافيًا لدعم ثلث المعوزين فقط - قبل بدء موسم الزراعة الحرج.

12- وفي هايتي أيضًا، من المرجح أن يؤدي استمرار معدلات الأمطار الأقل من المتوسط إلى خفض كمية الغلال في الموسم الرئيسي للأرز. وخلال فبراير/شباط 2022، سيعاني نحو 4.3 ملايين شخص (44 في المائة من السكان الذين تم تحليلهم) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 وما فوقها)، وسيحتاجون إلى مساعدة عاجلة. واعتبر التقرير المشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي عن البؤر الساخنة للجوع، أن هذا البلد يشكل مدعاةً كبيرة للقلق (أغسطس/آب 2021). بيد أن الأموال لا تزال شحيحة للغاية على الرغم من وضع الأمن الغذائي المقلق جدًّا وخضوع سبل المعيشة إلى ضغط هائل جراء تأثيرات كوفيد-19، وعدم الاستقرار وانعدام الأمن الغذائي والزلازل وأمراض الثروة الحيوانية والاضطرابات الاقتصادية. ومن دون تقديم مساعدة كافية وفي الوقت المناسب للأسر المتضررة، فسيتبقى الأمن الغذائي لهؤلاء وقدرتهم على الصمود وسبل معيشتهم في تدهور ملحوظ.

13- وهناك اختلال صارخ في تمويل الأمن الغذائي في إطار المساعدات الإنسانية، حيث لم تتلق المنظمة سوى ربع الأموال المطلوبة للمساعدات الطارئة لسبل المعيشة خلال عام 2021. ويشير تحليل أجرته الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية إلى أن القطاع الزراعي تلقى على مدى السنوات الخمس الماضية أقل من 10 في المائة من المساعدات الإنسانية المقدمة إلى القطاعات الغذائية. وإن إهمال سبل كسب المعيشة في التمويل المخصص للشأن الإنساني ينم عن قصر نظر، ويساهم في الارتفاع المطرد لعدد من يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولا بد أن تكون المعونة الغذائية الملاذ الأخير، وليس الاستجابة الأولية، حين تنعدم أي وسيلة أخرى لحماية سبل المعيشة وضمان إنتاج الأغذية. وفي بوركينافاسو وشمال نيجيريا على سبيل المثال، فيما استطاعت المنظمة توفير البذور والنقد وغير ذلك من المدخلات المحددة بفترة زمنية لأكثر من 700 000 شخص، فإن ما لا يقل عن 1.4 ملايين شخص قد فاتهم الموسم الرئيسي الحرج للزراعة هذا العام، مجرد عدم كفاية الأموال المخصصة لهذه الغاية. وفي إثيوبيا، ستؤدي الموارد المحدودة جدًّا والقيود المفروضة على الوصول، إلى تعريض الموسم الزراعي المقبل في مطلع عام 2022 لخطر كبير.

14- أما الطبيعة المطولة لمعظم الأزمات الغذائية فتبين أن الاتجاهات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل التي يفاقمها تزايد الصراعات وانعدام الأمن الغذائي، تقوّض قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود. وإذا لم يتم عكس الاتجاهات الحالية، فإن الأزمات الغذائية ستبقى تتزايد من حيث وتيرتها وشدها. وتعمل الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، التي تشترك المنظمة في قيادتها، على الجمع بين شركاء من ذوي التفكير المماثل لأجل إحداث تغيير حقيقي عبر تشجيع حلول مستدامة للأزمات الغذائية، وذلك من خلال التحليل المشترك، وتعزيز التنسيق والجهود الجماعية على امتداد الرابط بين العمل الإنساني والإنمائي والصلات بالجهات الفاعلة في مجال السلام. وتوفر الشبكة العالمية أيضًا منبر تنسيق للشركاء المعنيين بقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، فتسهم بالتالي في تعزيز النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة، ضمن السياقات الهشة/المتأثرة بالصراعات.

15- وقد كشفت جائحة كوفيد-19 هشاشة النظام الغذائي العالمي والحاجة إلى نظم أكثر إنصافاً واستدامة وقدرة على الصمود لتوفير الغذاء إلى 8.5 مليارات نسمة على نحو مغذٍ ومتسق بحلول عام 2030. وتحتاج نظمنا الغذائية إلى تحول جذري من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التسليم بالضغط المتزايدة على سبل المعيشة القائمة على الزراعة بسبب تغير المناخ، والتدهور البيئي، والصراعات، وتشريد السكان، والتغيرات الديموغرافية. ويشكّل ذلك جوهر الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة الذي يركز على التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة وقدرة على الصمود من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع في نهاية المطاف.

16- أما ذلك فيعني الاستثمار في نظم العمل الاستباقي التي تربط تحليل المخاطر الاستراتيجي والتمويل السريع والعمل، لضمان أن تؤدي "التحذيرات المبكرة" إلى إطلاق إجراءات وقائية. وقد تشمل الإجراءات الوقائية القوية توزيع مدخلات زراعية محددة لمنع تأثير الصدمات المناخية المتوقعة والتخفيف من وطأته على إنتاج الأغذية، والتحويلات النقدية لضمان قدرة السكان الضعفاء على حماية أنفسهم قبل وقوع الصدمات، وأنشطة حماية الثروة الحيوانية لا سيما قبل وقوع الجفاف. ومن الضروري زيادة التركيز على الوقاية. ويتطلب ذلك إرادة سياسية، فضلاً عن العمل العاجل والموسع والمتناسك في ما بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالات التنمية والسلام والمناخ، مع ما يرتبط بذلك من استثمار في حلول طويلة الأجل وشاملة. وفضلاً عن ذلك، فإن نظم الحماية الاجتماعية المعززة تشكل أهمية بالغة، وخاصة في الدول الهشة.

17- وثمة حاجة إلى التزام سياسي رفيع المستوى لإنهاء العنف والتفاوض وحفظ السلام وتعزيز الالتزام بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2417، الذي يؤكد من جديد على حظر التجويع المتعمد للمدنيين في زمن الحرب، وتدمير البنى التحتية التي يحتاجون إليها لبقائهم، والوصول إلى المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق. وإن هذا الأمر بالغ الأهمية لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها.

18- وإن الدعوة المنسقة والالتزام السياسي، المدعومين بالموارد الكافية، ضروريان لتصحيح العبء الثقيل لتغير المناخ على كاهل الشرائح الأكثر ضعفاً. وتتوزع تأثيرات تغير المناخ بشكل غير متكافئ على المستويين العالمي والمحلي حيث أن الأشخاص الذين يعيشون أصلاً في ظروف هشة هم الأكثر عرضة للمخاطر.

19- وقد أتاح فريق العمل الرفيع المستوى فرصة لتعزيز دعوتنا وللتضامن معاً لدرء المجاعة. غير أن التوقعات الخاصة بالعام 2022 لا تزال متشائمة. ففي غياب العمل الإنساني الفوري والمطرد ستُفقد أرواح الكثيرين وسيستمر الملايين من البشر العام المقبل في مواجهة كوارث ستنتج عنها تداعيات ملموسة لعقود مقبلة. ولا بد من دعم ذلك بواسطة جهود رامية إلى درء المستدام للمجاعة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الذي يهدد حياة البشر.